

## الضمانات القانونية لحماية مبدأ العدالة الاجتماعية: دراسة مقارنة

انتصار على صالح الورشفاني

قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة طرابلس، ليبيا

entesarali1210@gmail.com

### الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على المساعدة القانونية وبيان أساسها الدستوري وتوضيح محتواها وبيان الفئات المستحقة للمساعدة القانونية وآثارها على العدالة الاجتماعية. ومن وجهة نظرنا فإن مشكلة البحث تتلخص في العلاقة بين مفهوم المساعدة القانونية التي يجب أن تتضمن فكرة العدالة للفقراء ومفهوم الكرامة الإنسانية. فغياب المساعدة القانونية يؤثر سلباً على مفهوم الكرامة الإنسانية. وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الاستنباطي المقارن والمنهج التحليلي. وقد أظهرت نتائج البحث أنه لا يمكن لأي فئة في المجتمع الاستغناء عن المساعدة القانونية، بل هناك فئات أكثر احتياجاً من غيرها وهي: الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، والمهاجرين، وطالبي اللجوء. كما رأينا أهمية عدم اقتصار المساعدة القانونية على القانون الجنائي فقط، بل تمتد إلى فروع القانون الأخرى ومرحلة ما قبل المحاكمة في القانون الجنائي. إن آثار المساعدة القانونية على

مبدأ العدالة الاجتماعية متعددة، من خلال تحقيق عدة أهداف، من أهمها: دعم الضعفاء، ومحاربة الفقر، وتعزيز فرص الوصول إلى العدالة.

**الكلمات المفتاحية:** العدالة الاجتماعية؛ الضمانات القانونية؛ المساعدة القانونية؛ حقوق الإنسان.

## المقدمة

في ديسمبر 2012، اعتمدت الأمم المتحدة أول صك عالمي مخصص للمساعدة القانونية، وتؤمن الأمم المتحدة بفعالية المساعدة القانونية كوسيلة للوصول إلى العدالة القانونية، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو مهم بشكل خاص للفئات الضعيفة والفقراء والأفراد ذوي الدخل المنخفض الذين لا يستطيعون في كثير من الأحيان تحمل تكاليف التمثيل القانوني، على الرغم من كونه حقاً مضموناً دستورياً ودولياً. إن المساواة في الوصول إلى العدالة القانونية هو حق مضمون بموجب الدساتير والقوانين دون تمييز، وقد أوضحت التفاوتات في الطبقات الاجتماعية أن الفقراء والضعفاء يكافحون من أجل الوصول إلى العدالة لأسباب اجتماعية أو إدارية أو مالية، وينطبق هذا بشكل خاص على النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وطالبي اللجوء وغيرهم، ويهدد هذا الافتقار إلى الوصول للعدالة القانونية ويقوض السلام الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى ممارسات تمييزية تتعارض مع روح الدستور والقانون.

### مشكلة البحث:

إن المشكلة الأكثر خطورة في نظرنا هي العلاقة بين مفهوم المساعدة القانونية، الذي لا بد وأن يتضمن فكرة العدالة للفقراء، ومفهوم الكرامة. إن غياب المساعدة القانونية يؤثر سلباً على مفهوم الكرامة الإنسانية

### منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الاستنباطي المقارن وذلك لتشابه مفهوم المساعدة القانونية في الأنظمة المتعددة والمنهج التحليلي النقدي لتحقيق هدفه.

### خطة البحث:

في ضوء ما تقدم، يتكون هذا البحث من مبحثين؛ ويأتي المبحث الأول لمفهوم المساعدة القانونية، وبيان الأساس الدستوري لها، والثاني لتوضيح مضمون تلك المساعدة، ثم نعقبها ببيان الفئات المستحقة للمساعدة القانونية، وآثارها على العدالة الاجتماعية، يعقبها خاتمة، ينتج من خلالها عدد من النتائج، تنمّر بعض التوصيات.

## المبحث الأول: مفهوم المساعدة القانونية

إن المساعدة القانونية مفهوم بالغ الأهمية في النظام القانوني اليوم بسبب تميزه وخصوصيته. ويتفق أغلب علماء القانون على أن تعريف المساعدة القانونية كمبدأ عالمي بطريقة واحدة وموحدة أمر صعب. وتتسأ هذه الصعوبة من الأشكال والمعاني والأهداف والأسس الدستورية المختلفة للمساعدة القانونية، والتي سنتناولها جميعاً عن كثب، وذلك في المطلبين التاليين:

## المطلب الأول: ماهية المساعدة القانونية

حظي مفهوم المساعدة القانونية بالكثير من اجتهادات الفقهاء في محاولة لضبطه قانوناً، ومحاولة صياغة تعريف معياري للمساعدة القانونية، ونوضح ذلك بشيء من التفصيل في الفرعين التاليين:

## الفرع الأول: مفهوم المساعدة لغة واصطلاحاً

تأتي المساعدة في اللغة، بمعنى المعونة، والمصدر ساعد والجمع مساعدات، وهي بمعنى مئال للمساعدة، أي

جاهز دائماً لتقديم المساعدة للآخرين، وساعده على الأمر مساعده، أي عاونه (أنيس وآخرون، 2004،

ص34).

وأما في اصطلاح القانونيين، فقد قامت الأمم المتحدة باعتماد تعريفا للمساعدة القانونية، وذلك في أول صك عالمي مخصص للمساعدة القانونية في ديسمبر 2012، أن أنها خدمة قانونية تشمل المشورة والمساعدة والتمثيل، وبالتالي فهي العنصر الأساسي في أي نظام عدالة جنائية فعال، يقوم أن أساس سيادة القانون، كما اعتبرتها أساسا للتمتع بالحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة وضمانة مهمة، تضمن الإنصاف الأساسي، وثقة الجمهور في العدالة القضائية (تقرير الأمم المتحدة بشأن المساعدة القانونية، 2024).

ولم يختلف التعريف الذي اعتمده الأمم المتحدة عما ورد في الفقه، فتعددت التعريفات الفقهية للمساعدة القانونية، فعرّفها جانب من الفقه على أنها تعني، توفير المساعدة للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل التمثيل القانوني، والوصول إلى نظام المحاكم، وعرّفها آخرون بأنها تعني العطاء المجاني للخدمات القانونية للفقراء، والمحتاجين الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة خدمات أتعاب المحاماة، أو الاستشارات القانونية أمام المحاكم، وعند جانب ثالث تعد المساعدة القانونية هي النظام المعتمد لضمان عدم حرمان أي شخص من المشورة والمساعدة المهنية بسبب نقص الأموال (D. Choudhury، 2016، p. 105).

من جانبنا يمكننا القول، بأن المساعدة القانونية في صورتها المبسطة تعني تقديم مشورة قانونية عالية الجودة للأفراد والكيانات الضعيفة، وتمثيلهم، أمام الجهات القضائية والأجهزة الأمنية، باعتبار أن تلك المساعدة تمثل جانباً حاسماً للوصول إلى العدالة التي تعد حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان.

ومما يجدر الإشارة إليه، ما أشارت له بعض التشريعات - كالتشريع الكندي - إلى أن المساعدة القانونية لا تعني المشاركة في نظام المحاكم فحسب، بل تسمح بالمشاركة الفعالة مع المسؤولين عن إنفاذ القانون، مما يعني أن نطاق المساعدة القانونية لا يقتصر فقط أن المساعدة القضائية، أي في مرحلة التقاضي فقط؛ وإنما يمتد إلى المرحلة السابقة لها أيضاً، كما أشارت أنظمة أخرى إلى امتداد نطاق المساعدة القانونية إلى

مجالات غير القانون الجنائي، الذي يعد هو أهم مجال للمساعدة القانونية (F. Asher et al, 2016, p. 207, 40).

### الفرع الثاني: أهمية المساعدة القانونية

تتمثل أهمية المساعدة القانونية، في أنها تعد تجسيداً واقعياً لحق أساسي من حقوق الإنسان، فبناء على التعريف السابق ذكره، تعد أداة مهمة للأفراد والطبقات ذات الدخل المنخفض، للمطالبة بحقوقهم في الوصول للعدالة، وبالتالي فهي تهدف لتسليط الضوء وتركيز الاهتمام على الفئات التي تعوقهم العقوبات المالية من

الوصول إلى العدالة، فالذين يعيشون في فقر، أو من ذوي الدخل المنخفض محرومون من فرصة المطالبة بحقوقهم، وحل النزاعات، أو تحدي التجاوزات، التي من الممكن أن تصل إلى انتهاكات ضد حقوقهم الإنسانية.

وبالتالي فإن الهدف الرئيس للمساعدة القانونية، هو تحقيق العدالة، التي يجب أن تكون في متناول الفقراء والقطاعات الضعيفة في المجتمع، ولذا فهي تسعى إلى ضمان أن التعهد الدستوري بالعدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة الإنسانية، يتم الوفاء به للجميع (J. Bradway، 2024).

فقد لوحظ أن معظم الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية، هم من الأميين وليسوا على دراية كافية بحقوقهم القانونية والدستورية، وحتى المتعلمين منهم والذين يملكون حظاً وافراً من التعليم، لا يعرفون حقوقهم واستحقاقاتهم القانونية، وهذا هو التجسيد الواقعي لغياب الوعي القانوني، إذ لا يقتربون من محام للاستشارة، علاوة على ذلك، لا يمكنهم الاعتماد على أنفسهم ولا مساعدة ذويهم، ويعد هذا هو السبب في أن الترويج لمحو الأمية القانونية، كان يعترف به دائماً كأحد العناصر الرئيسية لبرنامج حركة المساعدة القانونية في النظم المختلفة (D. Choudhury، 2016، p. 107).

وتلك الأهمية الضرورية للمساعدة القانونية، ليست وليدة العصر فقط، ولكنها تضرب بجذورها منذ أمد بعيد، إذ تركزت فكرة المساعدة في الأنظمة الدستورية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ حيث تم إنشاء برامج المساعدة القانونية للمرة الأولى، من قبل الجمعيات الخيرية، وذلك بهدف الوصول بالعدالة القضائية والقانونية إلى طبقة الفقراء والمحتاجين، مثلما تصل لطبقة الأغنياء (K. Abel & Susan, 2010).

وإذا كانت المساعدة القانونية كنظام، يهدف أولاً إلى ضمان وصول الجميع للعدالة، فإن هذا الأخير نفسه، هو مناط الحق المعني من حقوق الإنسان، وبالتالي لا بد أن يتمتع به الجميع على قدم المساواة، خصوصاً الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، خصوصاً إذا لم يتسن لتلك الفئات الموارد المالية لتوكيل محامي، وبالتالي تمثل المساعدة القانونية الوسيلة المثلى للوصول إلى العدالة.

وتتجلى أهمية وخطورة المساعدة القانونية في أنه بدونها، قد يقر الأشخاص بالذنب عندما يكونوا أبرياء، أو يتخذون قرارات لها تداعيات سلبية عليهم، لأنهم يجهلون نظام العدالة، أو لا يعرفون كيفية الوصول لها (D. Choudhury, 2016, p. 110)، وبالتالي بات واضحاً أن المساعدة القانونية لها دور مهم وحيوي في

ضمان إتاحة الوصول إلى العدالة.



## المطلب الثاني: الأساس الدستوري للمساعدة القانونية

تستند فكرة المساعدة القانونية على أسس دستورية هامة، اتفقت عليها جل الدساتير المقارنة، وهي التي يمكن

للمشرع العادي الاستناد إليها في حالة ما إذا قرر إنشاء برامج للمساعدة القانونية، ولم يوجد نص دستوري

مستقل بها، وهي ما نبينها في هذين الفرعين:

### الفرع الأول: مبدأ سيادة القانون

لمفهوم سيادة القانون إرث كبير في التقاليد القانونية الإنجليزية؛ حيث أسهم الفقه الإنجليزي، وبحق، في إثرائه

بالشكل الكافي، فقد ذهب الفقيه الدستوري الشهير "ديجي" إلى اعتبار أن الركيزتين الأساسيتين لدولة القانون

هما، مبدأ السيادة البرلمانية، ومبدأ سيادة القانون، وأن الأخير يتحقق في ثلاثة محاور كالتالي:

- أنه لا تجوز معاقبة أي إنسان ولا التهديد بمعاقبته إلا في حالة مخالفة نص صريح من نصوص

القانون.

- يجب أن يخضع كل شخص للقانون العادي أيًا كانت رتبته.

- إتاحة الوصول إلى المحاكم القضائية بيسر وسهولة على قدم المساواة.

وما وصل له "ديجي" يقارب النتيجة التي وصل إليها الفقيه الإنجليزي الآخر "كريغ"، الذي ذهب إلى أن

سيادة القانون تتحقق، إذا ما خضعت الإجراءات التي يحتكم إليها الناس إلى قواعد قانونية موحدة ومنظمة،

وأن تتحقق فكرة الخضوع المتساوي لجميع الأشخاص الاعتباريين للقانون، وسهولة الوصول إلى المحاكم

العادية (R. Stein، 2024).

وقد انتهت المدرسة الكلاسيكية في رؤيتها لمفهوم سيادة القانون، بأنه يعني الشرعية، التي تتحقق عندما تكون

القواعد القانونية قادرة على توجيه سلوك الفرد، وتمكنه من إتاحة التخطيط لمستقبله، فلا تباغته ولا تنطوي أن

تميز ضده يمتنع عليه مواجهته، وهو ما انتهى إليه دي جي في نظريته (P. Laurent، 2024)، وأنضم له

أيضا الفقيه فولر وزاد عليه، بأن حكم القانون يفهم بشكل صحيح، على أساس أنه مجموعة من السمات

المثالية التي يجب أن يسعى النظام القانوني إلى اكتسابها، وتلك السمات تتمثل في أن تكون القاعدة القانونية

محتملة وملائمة، ومستقرة نسبيا، وواضحة بشكل جلي ومفهوم، وأن تكون قادرة على حماية الحق في

الوصول إلى محاكمة عادلة بكل عناصرها (Z Tamanaha، 2008، p. 516).

تأسيسا على ذلك، فيمكننا القول إن مبدأ سيادة القانون، يشكل أساساً مهماً من أسس المساعدة القانونية

المجانية، وذلك مع تطور مفهوم دولة القانون في أواسط القرن الماضي، الذي بمقتضاه أوجب على الدولة،

تقديم المساعدات والخدمات لأولئك المحرومين من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس فقط على

المستوى الفردي للأشخاص، ولكن بشكل جماعي، وذلك في إطار مسؤولية الدولة عن تحقيق العدالة

الاجتماعية، وهو ما أسماه الفقه بالتدخل الإيجابي، أو التميز التعويضي وهو المسلك المحمود للمشرع.

ومن جانبنا، نحاول الربط بين فكرة المساعدة القانونية، ومبدأ سيادة القانون، بالقول إن المساعدة القانونية لا

غنى عنها في تزويد الأفراد بإمكانية الوصول للعدالة، من خلال السماح بالإفناذ القانوني للحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بالنسبة إلى الفئات الضعيفة، حتي يصبح القانون واحدًا بالنسبة إلى الجميع، مما حدا

ببعض الفقه إلى القول إن "سيادة القانون يجب ألا تدوب في ظل مشاكل الحياة" (K. Martin، 2008)، وأنه

لا يمكن أن تصبح سيادة القانون حقيقة، إلا اذا كانت حقوق المواطنين الملتزمين بالقانون محمية ومصونة

بشكل فعال، وهذا لا يتم إلا بتحقيق العدالة بالنسبة إلى الفئات الضعيفة والمحرومين، وذلك يكون عبر تحقيق

المعايير الآتية:

1. توفير حقوق متساوية.

2. توفير الضمانات القانونية ضد التعدي على هذه الحقوق.

3. اتخاذ تدابير استباقية ضد التمييز للفئات التي تعاني من التمييز (D. Choudhury، 2016، p.

(109).

فإذا توافرت المعايير السابقة، أضحت سيادة القانون حقيقة، وذلك بوصولها إلى الفئات الضعيفة التي لم تكن

تلج طرق العدالة، أما لأسباب اقتصادية وهو الأغلب في مثل هذه الأحوال، وإما بسبب عدم العلم أصلاً

بالمشورة القانونية السليمة في هذا الإطار، مما يجعل سيادة القانون مهددة، أو معيبة بعدم العلم بها، لدى

طائفة ليست بالقليلة، تلك المعايير الثلاثة متوفرة في جل الأنظمة القانونية، ونحن في هذا الإطار لا نناقش

فكرة توافرها من عدمه، فقد أصبحت متوفرة مما لا يسع الشك حوله، من ذلك على سبيل المثال ما تضمنه

الدستور الليبي:

أولاً: لا يجوز القبض على أي إنسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون،

ولا يجوز إطلاقاً تعذيب أحد ولا إنزال عقاب مهين به (مادة 16 من دستور المملكة الليبية لسنة 1951).

ثانياً: تسري أحكام هذا القانون على كل ليبي أو أجنبي يرتكب في الأراضي الليبية جريمة من الجرائم

المنصوص عليها فيه. ويعد في حكم الأراضي الليبية الطائرات، والسفن الليبية حيثما وجدت إذا لم تكن

خاضع القانون أجنبي حسب القانون الدولي. (مادة 4 من دستور المملكة الليبية).

ثالثاً: للملك إحالة مسائل دستورية وتشريعية هامة إلى المحكمة العليا لإبداء رأيها فيها، وللمحكمة النظر في الأمر وإبلاغ فتاها للملك مع مراعاة أحكام هذا الدستور (مادة 152 من دستور المملكة الليبية لسنة 1951).  
ولكننا نقدم المبدأ كأساس دستوري للمشرع يستطيع أن يستند إليه في حالة ما إذا قرر إنشاء برامج للمساعدة القانونية، وخلت النصوص الدستورية من نص مستقل بالمساعدة القانونية.

### الفرع الثاني: مبدأ المساواة وعدم التمييز

تعتمد الأنظمة الدستورية بشكل كبير على مبدأ المساواة، وحظر التمييز، وتعول عليه لبناء مجتمع متماسك وقوي، يساعدها في تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد تباينت تلك الأنظمة بين مفهومين رئيسيين للعدالة الاجتماعية التي يمكن أن تتحقق من خلال مبدأ المساواة:  
المفهوم الأول: يرى أن العدالة الاجتماعية تتحقق من خلال الحد من التمييز.  
المفهوم الثاني: يرى أن العدالة تتحقق من خلال تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، الذي بدوره سيتولى القيام بإنصاف الفئات الضعيفة بتمكينهم من المنافسة على المناصب والمراكز في المجتمع.

ومن ثم فإن كلا المفهومين ينبثقان من مشكلة واحدة، وهي السعي للحد من فارق الطبقات، والسعي الحثيث لتخطي هذه العيوب قدر المستطاع، وتقليل أوجه عدم المساواة للحد المقبول، ويتحقق ذلك من خلال المساواة

في الدخل وظروف المعيشة والحصول على الخدمات، التي تحقق النفع الجماعي، وتحقيق تكافؤ الفرص، بما يمكن كل شخص من الوصول إلى مراكز مرموقة في ظل منافسة عادلة، وهذان المفهومان يحققان للمساواة دورها المحوري في تحقيق العدالة الاجتماعية؛ ولذا فإن دور المساعدة القانونية في إرساء مبدأ المساواة يتمثل فيما يلي:

### أولاً: ضمان حقوق الأقليات

إذا جاز لنا أن نسمي هدفًا متعاضدًا من الأهداف الدستورية العديدة التي يحققها مبدأ المساواة في النظم الدستورية، التي تساهم بتحقيقها المساعدة القانونية، فيمكن أن نعتبر هدف ضمانة حقوق الأقليات، أحد الأهداف الكبرى التي يصبوا إليها، بحيث لا تهضم، أو تهدر في ظل حكم الأغلبية، وتلك الضمانات التي يوفرها مبدأ المساواة توضع قيودًا على المشرع، ألا يسن تشريعات تهدر حقوق الأقليات، أو أن تأتي صورة من صور التمييز السلبي المحظور على المشرع، تكاد تتفق التعريفات الفقهية على أن المقصود بعدم التمييز هو اعتبار الأفراد المخاطبين بالقاعدة القانونية سواءً، لا تمييز بينهم بسبب الديانة، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر (Alan Brudner، 2024)، ولا يختلف التعريف القضائي للتمييز عن التعريف الفقهي،

ففي قضاء المجلس الدستوري الفرنسي اعتبر أن كل تمييز غير منطقي هو تمييز تحكيمي؛ طالما لا يستند إلى تبرير أو سبب كاف، كما اعتبر في مناسبات أخرى، أن تلك الصور التي أوردها المشرع يجوز القياس عليها أمام المجلس الدستوري على اعتبار أن صور التمييز ليست نهائية (سرور، 1999، ص12).

وتجد فكرة المساعدة القانونية أساسها في ظل مبدأ المساواة، في أنها تعمل على رفع مستوى الفقراء والفئات الضعيفة المستحقة للدعم القانوني، حتى تصل بهم لمنزلة متساوية مع أقرانهم في نفس المركز القانوني، وقد أطلق الفقه على هذا النوع من المساواة بالمساواة الرافعة، أو المساواة التصحيحية، محققة بذلك الإنصاف الذي يجب أن تتسم به القاعدة القانونية، ومن ثم فإنها يجب أن تقدم المساعدة القضائية، للفئات التي تستحق تلك المساعدة، حتى يصل إلى مساواة شاملة وعدالة اجتماعية عادلة.

### ثانياً: تحقيق الإنصاف في القاعدة القانونية

نستطيع القول إن الإنصاف الذي يجب أن تتسم به القاعدة القانونية، هو التجسيد الحقيقي لمعنى المساعدة القانونية، وهو ما يجب أن نرى أثره الملموس في التشريعات التي تمس القضايا الاجتماعية، كالتعليم والإسكان وآليات الضمان الاجتماعي، وحقوق العمال والمرأة، ومن كان من شأنه أن يمس العدالة الاجتماعية ليس فقط في المجالات التقليدية كالحقوق الاجتماعية، وإنما أيضاً في المجالات التي استحدثها الفقه، منها ما

أقره الفقه الإنجليزي الذي طور مفهوم الإنصاف لديه ليشمل القدرة على المنافسة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، مما سمح للمشرع باتخاذ تدابير محتملة لتعزيز المساواة، طالما كان هدفها هو تعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية، وهو ما يتضح فيما يخص التعديلات القانونية التي هدفت إلى حماية الأجور (Linda Dickens، 2017، pp. 463-494).

وتطبيقاً لذلك نرى ما قام به مواطن كندي عندما تقدم برفع شكواه إلى أمين المظالم في كيبك، يشكوا فيها رفض الوزارة منحه البديل المستحق، بسبب عدم حصوله على رقم تأميني خاص به، وهو شرط أساسي لاستحقاق البديل، وقد قدم بالفعل أمين المظالم في البداية بتوجيهه للحصول أن هذا الرقم واستيفاء أوراقه القانونية، ولكن كشف التحقيق فيما بعد أن الشاكي لديه كل المقومات التي تسمح له باستحقاق البديل، غير أنه يعاني من نوبات صرع، وأنه نزيل مستشفى نفسي صنفته بكونه يعاني من اضطرابات عصبية ونفسية، مما وجده أمين المظالم في حالة تسمح له بالمعاملة الاستثنائية، وهو ما أيده القاضي لاحقاً، وبالفعل عاملته الإدارة أن أساس يقينها بأنه في وضع استثنائي، وقامت بإنصافه، ومن ذلك تبيين أن الإنصاف يفسر القاعدة القانونية تفسيراً لا يلغي القاعدة، وإنما يدعم ويقوي بعدها الأخلاقي مما يعني أن الطبيعة المتأصلة في



الإنصاف، هي تصحيح القانون إلى الحد الذي يكون فيه بطبيعته أنه غير محقق للعدالة الاجتماعية

(Voilquin، 2004).

ولذلك فإنه عندما ينظر لمبدأ الإنصاف على أنه شعور داخلي يتولد في الضمير، وأنه أحد مبادئ قواعد

القانون الطبيعي، فإنه من نافلة القول الإشارة إلى أنه يقع على النقيض المضاد لفكرة صرامة القواعد

القانونية، وبالتالي فإن أهمية الإنصاف كمكون للمساعدة القانونية، تكمن في أنه يكمل النص القانوني فلا

يضعف القاعدة كما هو متصور، بل يسهم في إعادة تكييفها بالشكل الذي يتوافق مع الحالة التي يصطدم فيها

تطبيق النص الصارم بمفهوم العدالة، كما يقوم بمساهمة كبيرة في إعادة التفسير للقاعدة القانونية، اذا ما

شابهها الغموض وعدم الوضوح، أو انطوت على ثغرة جعلت منه نصاً أجوف (Voilquin، 2004).

بناءً على ما تقدم، فإن ثمة أنظمة دستورية، قد نصت على ضمان توفير المساعدة القانونية بنصوص

صريحة على أساس المساواة وتكافؤ الفرص، وذلك كالدستور الهندي، الذي ينص في مادته رقم 39 على أنه

تضمن الدولة تفعيل النظام القانوني لتعزيز العدالة، أن أساس تكافؤ الفرص، وتوفير على وجه الخصوص،

المساعدة القانونية المجانية، من خلال تشريعات مناسبة، أو خطط، أو بأية طريقة أخرى، لضمان أنه لا يتم

حرامان أي مواطن من فرص توفير العدالة بسبب عدم القدرات الاقتصادية، أو نحوها" (D. Choudhury، 2016، 117-119 p).

ومن ذلك أيضا الاهتمام من جانب المشرع الليبي بتحقيق المساواة، استنادًا إلى الاعلان الدستوري الليبي في مادته رقم 6 التي تنص على أن "الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسرى" (الجريدة الرسمية، 2012).

وفي رأينا، أننا نستحسن ما قام به المشرع الدستوري الليبي؛ حيث لم يقصر المساواة أن المواطنين كما هو شأن كثير من الدساتير الوطنية، بل امتد إلى الانسان باعتباره إنسانا في المقام الأول؛ حيث لا يشترط أن يكون مواطناً ليبيا لكي ينعم بالمساواة، وفي هذا تجسيدا حقيقيا لاعتبار المساواة حقا من حقوق الإنسان. أما حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية رقم 8 لسنة 16 قضائية دستورية، جلسة 1995/8/5، على المستوى القضائي، فنجد استناد القاضي الدستوري في كثير من الأحيان علي مبدأ المساواة، اذا لم يجد أن القاعدة القانونية منصفة، مما يعني عدم حصول المخاطبين بها على المساعدة القانونية التي تمكنهم من

الحصول على حقوقهم بشكل كامل، ومن ذلك ما قرره المحكمة الدستورية العليا المصرية أن تخصيص وظائف لبعض الفئات لظروف معينة أمر لا يخالف مبدأ المساواة فقررت بأنه "لا يجافي مبدأ المساواة في تقلد الوظائف العامة تقرير أولوية بالنسبة إلى ذوي الإعاقة الذين يخصصهم القانون بنصوص معينة؛ حيث أقرت المحكمة هذا النظام المعروف بنظام الوظائف المحجوزة ولم تري فيه تمييزاً مخالفاً دستورياً".

وتلك المساواة الرافعة والتي تعطي الفقراء أولوية الارتقاء بظروفهم، هي أحد وسائل تحقيق المساواة الفعلية بين أفراد المجتمع وفئاته، وهو ما تقوم به فكرة العدالة الاجتماعية لتصل إلى تحقيق هدفها المنشود، فإذا افترضنا بأن هناك شخص سليم وشخص من ذوي الإعاقة يتقاضون نفس الدخل، فإن الأخير لا يتمكن من تحقيق أهداف يومه بسلاسة ويسر مثل الشخص السليم، مما يعني احتياجه إلى توفير قدر أكبر من الخدمة، أو الرعاية الخاصة تساعده في تحقيق أهدافه العادية كنوع معين من المساواة التصحيحية التي تقوم بها المساعدة القانونية (A. Dorfman، 2018، p. 21).

وجملة ما تقدم في هذا المبحث، أن المساعدة القانونية تعني مشورة قانونية عالية الجودة للأفراد والكيانات والمجتمعات الصغيرة، بالإضافة إلى تمثيلهم أمام الجهات القضائية والأجهزة الأمنية، باعتبار أن تلك المساعدة تمثل جانبا حاسما للوصول إلى العدالة، التي يجب أن تمتد وأصرها لتشمل مرحلة ما قبل المحاكمة

في القانون الجنائي، وباقي فروع القانون الأخرى، وتجد هذه الفكرة أساسها الدستوري في مبدأ سيادة القانون الذي ربط الفقه بينه وبين فكرة المساعدة القانونية، بالقول أن المساعدة القانونية لا غنى عنها في تزويد الأفراد بإمكانية الوصول إلى العدالة، وهذا هو أساس المبدأ.

كما تجد أساسها الآخر في مبدأ المساواة، الذي يقوم على فكرة وجوب مساواة الفئات الضعيفة والفقيرة بنظرهم في نفس المراكز القانونية، وذلك بأن يكون القانون خاليًا من التمييز السلبي وتعمل الدولة في أحيانًا أخرى على التمييز الإيجابي في حالة ما إذا كان هذا هو الطريق الوحيد لمساعدتهم وذلك كذوي الإعاقة، والمرأة.

### المبحث الثاني: إسهامات المساعدة القانونية في تحقيق العدالة الاجتماعية

ظهر الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، في النصف الأول من القرن العشرين، بعد أن أدرك العالم أن السلام العالمي لا يمكن أن يتحقق؛ إلا من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع، وهو ما يتضح أيضًا في حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية، رقم 8 لسنة 16 قضائية دستورية، جلسة 1995/8/5، وعلى إثره أيقن الفقه الدستوري أن هناك ضرورة للمساعدة القانونية، لأنه بدونها من غير الممكن تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع، فليس من قبيل الصدفة أبدًا أن يختل ميزان العدالة الاجتماعية بالنسبة إلى الفقراء فقط، وقد أعقب

هذا الاختلال، النظر في أنه لا يجب أن يكون الفقر حائلاً دون استيفاء حقوق الإنسان الأساسية والاجتماعية.

من أجل ذلك، طالب الفقه بتوسيع إطار المساعدة القانونية، سواء من حيث الفئات المستحقة للدعم القانوني، أو بالنسبة إلى مجالات تقديم المساعدة القانونية نفسها (K. Lutfiyah، 2021، p. 520)، مما يسهم في رفع مستوى العدالة الاجتماعية، ولذلك فإننا في هذا المبحث نحاول أن نسلط الضوء على تلك المفاهيم، وذلك على النحو التالي:

### المطلب الأول: مضمون المساعدة القانونية

يجدر بنا في البداية أن نوضح، أن الفقه والقضاء قد اتفقا وبغير خلاف، على ضرورة تقديم المساعدة القانونية في مجال القانون الجنائي، وقد تم النص على أن إقرار تلك المساعدة في مجال التشريع، ويرجع ذلك لأسباب عدة، لعل من أهمها هو أن مجال العقوبة فيها يمس حياة الإنسان وحياته، مما جعل من المساعدة القانونية في مجال القانون الجنائي أساساً صلباً لا يمكن تخطيه، وهو ما يتمثل في ضرورة عرض الحكم القضائي في المجال الجنائي إلى أعلى محكمة لتصديق الحكم، ثم في أحكام الإعدام لا يكتفي بكل ذلك، بل لابد من تصديق رئيس السلطة التنفيذية على تنفيذ الحكم.

غير أنه قد نادي فريق معتبر من الفقه الدستوري الحديث بتوسيع هذا الإطار، وتوسيع مجالات المساعدة القانونية، لتغطي مجالات القانون المتعددة كالقانون الإداري، والقانون المدني، ومرحلة ما قبل المحاكمة في القانون الجنائي، ومراحل الاستئناف والنقض في مرحلة ما بعد المحاكمة، كما هو الحال في النظام الكندي والأسترالي، مما يعني تعدد الصور التي من الممكن أن تقدم فيها المساعدة القانونية، وهو ما نسلط عليه الضوء في الفرعين الآتيين:

### الفرع الأول: الصورة التقليدية للمساعدة القانونية

يعتبر تقديم مكاتب المحاماة للمساعدة القانونية، هي الشكل التقليدي والنمطي للمساعدة القانونية، التي يقوم بها المحامون الذين يدافعون عن موكلهم، وهذا النوع من المساعدة هام، لأنه يسمح للعملاء بفهم حقوقهم والحصول على شخص لديه تعليم وخبرة في القانون للمساعدة في التنقل في نظام العدالة، بدون تمييز، وتلك الصورة الأكثر انتشارًا في أشكال الدعم القانوني (B. Chartier, 2021).

ورغم انتشار تلك الصورة، يري فريقا معتبرا من الفقه، أن المحامين لا يمكنهم تقديم المساعدات القانونية للفقراء، وأنهم غالبا ما يقبلون مساعدة القادرين ماديا فقط، أما لأنهم يستوفون حقوقهم المالية منهم بدون عقبات، وإما لأنهم سيستفيدون إعلاميا من قضاياهم التي غالبا ما تثير الرأي العام.

وبناءً على هذا الانتقاد-المقدر والمؤيد من جانبنا - تجاه دور المحامين في المساعدة القانونية، فيعتقد هذا الفريق من الفقه أنه يمكن للعيادات القانونية في كليات الحقوق والمحاضرين القانونيين القيام بهذا الدور، ولكن ذلك لا يتأتى، ولا يمكن له أن يقوم، إلا إذا وجد الإطار التشريعي المناسب له.

ونادى فريق آخر بإمكانية أن تفرض المساعدة القانونية على المحامين بشكل إلزامي، وإن تكون محددة بنسبة لا يمكن لهم أن يتخطوها، وفرض جزاءات مالية تطبق على المحامين غير المستوفيين لتلك النسبة، على أن تخصص حصيلتها لتمويل برامج المساعدة القانونية.

ونادى فريق ثالث (K. Lutfiyah، 2021، p. 523) بتكوين مؤسسات فرعية، تستند إلى أساس تشريعي دستوري في إنشاء برامج للمساعدة القانونية تختص بتقديم هذا النوع من الخدمات لمستحقيها، إلا أنها بالفعل لديها القدرة أن تقديم المساعدة القانونية بشكل أفضل من مكاتب المحاماة، رغم وجود خلاف فقهي حول مسمى مقدم الخدمة؛ إذ سماه فريق بالمساعد القانوني وفريق أسماه بالمرشد القانوني، إلا أنه في النهاية يمكن تعريف مقدم الخدمة بأنه الشخص الذي لديه معرفة أساسية بالقانون، وفي تعريف آخر بأنه محامٍ مساعدٌ يقدم خدمة قانونية للعملاء الذين يواجهون مشاكل قانونية (J. Bradway، 2024).

## الفرع الثاني: الصور الحديثة المقترحة للمساعدة القانونية

### أولاً: المساعدة الهيكلية

لا يمكن النظر إلى خدمات المساعدة القانونية، على أنها مجرد تلبية خدمة لطالبيها فقط لا غير، وإنما هدفها الأكبر هو جعل المجتمع في حالة من النقيض القانوني الشامل، وتشكيل وعيه المكتمل بحقوقه وواجباته، ومآلات تصرفاته القانونية ونتائجها، فإذا كان المجتمع على ذلك؛ استطاع أن يعي بالتشريعات المفيدة له، ويستطيع المطالبة بتعديل القوانين التي لا تناسبه، ويقدم ذلك للمشرع باعتباره الممثل الحائز على ثقتهم والمتحدث باسمهم.

وبالتالي فإن المساعدة القانونية بتلك الصورة تعني، بأنها نشاط يهدف إلى تهيئة الظروف التي تهدف إلى سن قوانين أكثر عدالة، وأعمق فهما لظروف المخاطبين بها، ومن ثم فالمساعدة الهيكلية بتلك الصورة تعني بالضرورة، خطاب للمشرع بإطالة مد أواصر المساعدة القانونية لتغطي مجالات القانون المتعددة كالقانون الإداري، والقانون المدني ومرحلة ما قبل المحاكمة في القانون الجنائي، ومرحلة الاستئناف والنقض في مرحلة ما بعد المحاكمة (K. Lutfiyah، 2021، p. 525).

ومما تقدم، يمكن القول إن الصورة الهيكلية في المساعدة القانونية، أنها لا تعني فقط بحل المشكلات التي تنشأ خلال المحاكم القضائية، ولكنها تعني وعي قانوني شامل؛ حيث إن أطراف المساعدة القانونية تعني،



الفئة المستحقة، والجهة المقدمة للمساعدة، ونوعية المساعدة القانونية التي لا يجب أن تقتصر على نوع واحد فقط.

ولعل أبرز مخاوفنا تتمثل في أن تتحول المساعدة القانونية، إلى هدف حزبي يستخدم في الأغراض السياسية، يتحول معه القانون نفسه لسلاح سياسي، ولذلك كانت فكرة المساعدة القانونية تحمل في طياتها جدلاً قانونياً سياسياً، مما يعرض وجودها دائماً للخطر، ولا يمكن الحل في -نظرنا- إلا إذا أحيطت المساعدة القانونية بسياج دستوري، يسموا بها عن هذا الجدل والأغراض، وهوي المشرع (J. Breger، 2024).

### ثانياً: المناصرة الجماعية

وهي التي تكون على نطاق اجتماعي أوسع، وهو ما يمكن أن نسميه بالمساعدة الجماعية، وهذا النوع من المساعدة، يمكن أن يقوم به منظمات المجتمع المدني وجمعيات الحقوق؛ حيث إن تلك الصورة من المساعدة تتطوي على حركة اجتماعية كبيرة واسعة النطاق، تهدف لكسر الحواجز التي تواجه الفئات المهمشة، في حياتهم اليومية، وهذا النوع من المساعدة تتجلى أهميته أنه يتجاوز فكرة المساعدة فقط، بل تهدف إلى تغيير نظرة المجتمع ككل إلى الأشخاص المنسيين والضعفاء المحتاجين للوصول إلى العدالة.

نستطيع أن نأخذ مثالا على هذا النوع من المساعدة، إذا سلطنا الضوء على الحملة التي دافعت عن الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين تم نسيانهم في نظام رعاية مقاطعة مانيتوبا بكندا، ففي هذه الحملة جلس شاب معاق جسديا، في زنزانة سجن (تمثيلية) وسط ميدان السوق القديم في وينيبغ، وكان الهدف هو أن يرسل للجمهور رسالة مفادها أن نظام الرعاية في المقاطعة قد تجاهله هو وزملائه.

وبالفعل أشركت الحملة الجمهور في ساحة السوق القديم، من خلال دعوتهم للاحتشاد في أحد الساحات، وذلك لرؤية مشهد يوضح كيف تتجاهل السياسات الحالية ذوي الإعاقة، وكما قال الرجل في الزنزانة حينها "أنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يعرفون بقضيتنا، زادت أصواتنا، وزادت قوتنا، وكلما زادت قوتنا على إحداث التأثير الذي يمكننا إحداثه" (B. Chartier، 2021).

بالتالي نستطيع القول، بأنه يحتاج العديد من الأفراد والفئات الضعيفة، إلى أن يتم الاستماع إليهم ويستحقون ذلك؛ حيث إنه تم إسكاتهم، أو تجاهلهم بسبب ظروفهم، أو وضعهم لفترات طويلة، لأسباب مختلفة، وبالتالي تتحتم ضرورة مساعدتهم، ويمكن الحل حينئذ في المناصرة الجماعية التي يمكن لها معالجة الصور النمطية، من خلال نشر المعرفة، عبر كل الوسائل الحديثة بما فيها الوسائل الالكترونية والرقمية، مما يساهم في معرفة وتوعية أكبر، تساعد في تقليل صور التمييز السلبي ضد مستحقي الدعم القانوني.

## المطلب الثاني: الفئات المستحقة للمساعدة القانونية

يعد الهدف الأساسي للمساعدة القانونية، تحقيق العدالة الاجتماعية للفئات الضعيفة اجتماعيا، وهو ما يتطلب

وجوب اتخاذ خطوات، لضمان عدم حرمان أي شخص من فرصة السعي لتحقيق العدالة ( Siddharth de

Souza، 2021، p. 34)، ويواجه العديد من الأشخاص مشكلة عدم المقدرة المادية لتحمل نفقات التقاضي،

أو بمعنى أوضح أتعاب المحامي، رغم احتياجهم الماس والضروري إلى الخدمات القانونية، فعلي سبيل

المثال، الشركات الصغيرة التي تواجه شبح الإفلاس، قد لا تستطيع مواجهته بالطريق القضائي، لأن رسوم

التقاضي وأتعاب المحاماة تستحوذ على الديون غير المسددة؛ مما يدفعها للاستسلام في نهاية المطاف

لمواجهه الإفلاس، كذلك حرمان أحد الوالدين من الوصول إلى أطفالهم لأنهم غير قادرين على مقاضاة

شريكهم ماليا؛ كذلك ضحايا العنف المنزلي وتنازلهم عن حقوقهم ومقاضاة المعتدي، لأن البديل هو دفع

تكاليف التقاضي في المحكمة.

بالتالي تتعدد الحالات الإنسانية التي تحتاج إلى ضرورة مساعدتهم قانونيا، ولأجل تلك الصور اللانهائية في

المجتمع، فإننا نسلط الضوء على أكثر الفئات احتياجا وطلبا للمساعدات القانونية، وذلك على النحو التالي:

## الفرع الأول: الأشخاص ذوو الإعاقة

يعد الأشخاص ذوو الإعاقة من بين أكثر المجموعات المهمشة من الأفراد الذين غالباً ما يكونون محرومين في نظام العدالة؛ حيث يواجهون العديد من الحواجز، التي تحول بينهم وبين الوصول إلى العدالة، سواء كانت حواجز اجتماعية، أو صعوبات اقتصادية (B. Chartier، 2021)، وهذا ورغم وضوح النصوص القانونية التي باتت تحرص على حقوق ذوي الإعاقة، ولذلك تتعدد مجالات المساعدة التي يمكن أن تقدم لهم، ونشير إلى أهمها:

### أولاً: تقديم المعلومات التي تساهم في الاندماج المجتمعي

ويقصد بها، المعلومات التي تمكن ذوي الإعاقة من إزالة الحواجز الاجتماعية التي تعيقهم عن اندماجهم المجتمعي، وذلك كالمعتقدات السلبية، أو الخاطئة من قبل البعض من الشرطة والمحامين، أو القضاء، التي قد تؤدي إلى معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم أقل مصداقية من الآخرين، مما يؤثر بالضرورة على مدى إدراكهم بحقوقهم القانونية، أو كيفية ممارستها.

## ثانياً: مجال العمل

يدرك المشرع جيداً، أنه بدون شكل من أشكال التدخل التشريعي، فلن يتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الاندماج في سوق العمل؛ حيث إنه من المفترض أن أصحاب العمل لن يوظفوا أعداداً كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا إذا تم إجبارهم قانونياً على ذلك، ومن ناحية أخرى، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، لا يمكنهم التنافس بنجاح مع أقرانهم، إلا بتدخل المشرع.

ففي فرنسا عني القانون رقم 517-87 الخاص بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر في يوليو 1987

بتأكيد حق ذوي الإعاقة في تولي الوظائف العامة، وذلك عن طريق الإلزام، فتلتزم مؤسسات الدولة كاملة،

التي يزيد فيها عدد الأفراد العاملين عن عشرين فرداً، بتخصيص نسبة 6% من إجمالي عدد الوظائف

الموجودة بهياكلها الإدارية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة ثم تابع القانون رقم 102 الصادر سنة 2005

وأكد على أن كل منشأة حكومية عليها أن تقوم بإعداد تقريرها السنوي الذي تبين فيه العدد الإجمالي

للموظفين من ذوي الإعاقة، الذين يتقاضون أجراً (K. Heyer, et al، 2013، p. 133).

وفي اليابان فقد فرضت إطاراً إلزامياً، يوجب أن أرباب العمل الذين لا يستوفون الحصة المقررة، أن يدفعوا

غرامة شهرية، التي بدورها تمول شبكة متطورة من مراكز إعادة التأهيل، بالإضافة إلى منح أصحاب العمل

الذين يستوفون الحصة، وقد قامت الشركات الكبيرة في ضوء التزامها بتوظيف ذوي الإعاقة، بتطوير

استراتيجية للوفاء بالحصص، من خلال إنشاء شركات فرعية، تقوم بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل

أساسي، مما يسمح للشركة الأم باستيفاء نص القانون الملزم، ورغم اعتبار هذا الفعل شكلا للانتفاف حول

النص، فإن الحكومة اليابانية تروج له، باعتباره الوسيلة المفضلة لتحفيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة

(K. Heyer, et al, 2013, p. 140).

ومنها أيضا، قانون رقم 2 لسنة 2013 م في شأن التصديق على الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص

ذوي الإعاقة، والتي اعتبرتها اتفاقية لها قوة القانون، حسب ما تقره المادة 5 من الاعلان الدستوري الليبي

والتي تنص على أن "الأسرة هي الركن الأساسي للمجتمع، وهي في حمى الدولة، وتحمي الدولة الزواج

وتشجع عليه، وتكفل حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب وذوي الاحتياجات

الخاصة".

وهذا النظام ليس فقط في نظام الحصص الذي أخذت به أنظمة دستورية عديدة كاليابان وألمانيا ومصر

وغيرهم، بل أيضا في الأنظمة الأخرى التي اعتمدت نموذج الحقوق لذوي الإعاقة، كما هو الحال في الولايات

المتحدة الأمريكية.

### ثالثاً: دعم مقدمي الرعاية

أفرد التشريع الفرنسي نصوصاً هامة تخص مقدمي الرعاية، إذ أنه يزداد كل في عام عدد الأشخاص الذين يتعرضون للإعاقة، خاصة مع تقدم العمر، ومع التعرض للإعاقة يفضل الغالبية الساحقة منهم البقاء في منازلهم، مما يضيف أعباء إضافية على أسرة ذو الإعاقة، حتي اذا تم إيداع الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الرسمية فإن مقدمي الرعاية من أسرته الصغيرة أيضاً، يظل لهم دورا كبيرا في الدعم النفسي والصحي، وفي إعادة التأهيل بشكل، أو بآخر وبالتالي فإنه من الناحية الواقعية، أن آثار تلك الرعاية لا تتعكس فقط على المعاق نفسه بل وعلي مقدم الرعاية، وقد تمتد في أحيان كثيرة لتلقي بظلالها على الأسرة بأكملها (هلال، 2021، ص 2683-2744).

### رابعاً: حماية الحياة الخاصة

أشار القضاء الدستوري إلى نقطة غاية في الأهمية بالنسبة إلى مجال مقدم المساعدة، وهي ضرورة ألا يختلط عمل مقدم المساعدة، بانتهاك الحق في الخصوصية المقدر للشخص المضمون بالرعاية، بما يحفظ كرامته وكبريائه، وفي هذا المجال تشير السوابق القضائية، إلى أن مبادئ الكرامة والخصوصية، تمثل حقاً أصلياً من حقوق ذوي الإعاقة، لا ينبغي تحديها، أو إهدارها (V. Scolana، 2024). مهما كانت حجم التعقيدات، أو

الصعوبات التي يواجهها الفرد؛ حيث يجب في النهاية أن تضمن له حقوقه الإنسانية، فهامش حريته الفردية هو أساس جميع التوجيهات والقرارات التي يجب اتخاذها لكل شخص صاحب إعاقة، وبالتالي فإن الحق في الخصوصية واحترام الحياة الخاصة (والتي غالبا ما يتم طرحه جانبا، أو تجاهله بشكل ملاحظ) لا سيما في المؤسسات التي تقدم رعاية طويلة الأمد للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، يجب أن يحاط بضمانات قضائية وتشريعية تكفل تمتع ذوي الإعاقة بهذا النوع من الحقوق.

### الفرع الثاني: النساء

يعد الوصول إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، من أهم مقومات دولة القانون، بلا شك تقدم المساعدة القانونية مجالا هاما لإرساء هذا النوع من المساواة، وهو ما أكدته مجلس الدولة الفرنسي في أكثر من مناسبة، نذكر منها حكمه أن فكرة المساواة في الوصول للتوظيف العامة بالنسبة إلى المرأة والرجل، واعتبره قاعدة من قواعد القانون العام التي تفرض نفسها، فاعتبارا من قرار Mlle Bobard الصادر في 3 يوليو 1936، أكد مجلس الدولة وصول الرجال والنساء على قدم المساواة إلى الوظائف العامة، واعتبر أنه حتى إذا كان من الممكن لجهة الإدارة حق الاحتفاظ ببعض الوظائف المحددة للموظفين الذكور، بسبب المتطلبات الخاصة للخدمة، أن يبين أنه ما إذا كانت المرأة لديها الأهلية القانونية للوظائف في الإدارات المركزية للوزارات، وعلي الحكومة أن



تبين حقيقة تلك الأسباب، وبيان ما إذا كانت تتعلق بطبيعة الوظيفة أم لا، كما أنها ملزمة بنفس التبرير في

حالة فرض قيود أن قبول وترقية الموظفين (M. Noon, 2012, p. 728-739).

تأسيساً على ما تقدم، يمكن اعتبار أن النساء مجموعة بارزة أخرى من الأشخاص المستحقات للمساعدة

القانونية؛ حيث ناضلن كثيراً من أجل الوصول العادل إلى العدالة وإذا كانت الأنظمة العربية لا زالت حديثة

العهد بالمساعدة القانونية، فإنها في الأنظمة الأوروبية راسخة منذ وقت طويل.

وبالتالي يمكن لنا أن نستخلص ثلة الفوائد التي يمكن أن تعود على المرأة من خلال برامج المساعدة القانونية

التي توفرها الأنظمة القانونية، أبرزها خفض أعداد قضايا الأسرة والنفقة، وقضايا التمييز في العمل والأجور،

وقضايا العنف الأسري وغيرها، وفي دولة ليبيا فقد لوحظ بالفعل انخفاض ضحايا العنف ضد المرأة بشكل عام

بعد حملات التوعية العامة لدى الرأي العام.

ويمكن أن نتناول أهمية المساعدة القانونية للنساء من خلال تسليط الضوء، على قرارات حكومية اتخذتها

مقاطعة كولومبيا البريطانية، تخصص خدمات المساعدة القانونية بالنسبة إلى النساء، أثمرت عن عدة مشاكل

واجهتها المرأة، نتناولها على النحو التالي:

1. خفض الإنفاق على برامج المساعدة القانونية، بنسبة تقدر ب 40% خلال إطار زمني مدته ثلاث

سنوات، وقد أثرت هذه التخفيضات على جميع الأفراد، لكن التأثير الأكبر كان على النساء؛ حيث

حصلت النساء بالفعل على نسبة منخفضة تبلغ 38% فقط، من الخدمات التي تقدمها المساعدة

القانونية، ثم انخفضت إلى 30%.

2. تركيز خدمات المساعدة القانونية في غير المجالات التي تهتم المرأة، فإذا كان احتياج المرأة السائد

إلى خدمات المساعدة القانونية موجود الآن في المجالات المختصرة للأسرة، أو القانون المدني. فقد

تركزت التعديلات التي تركز على خدمات المساعدة القانونية الحالية في مقاطعة كولومبيا بالكامل

تقريباً في مسائل القانون الجنائي، وهو مجال لا تطلبه النساء في كثير من الأحيان، وهو ما يظهر

خطورة التعديل؛ حيث إنه بدون مساعدة قانونية مناسبة في المجالات التي تخص المرأة أكثر من

الرجل، تفقد المرأة حضانة أطفالها، وتتخلى عن الحقوق القانونية في حق الإعالة، وتتعرض للإيذاء

النفسي جراء تلك السياسات، وعندما يقترن ذلك مع نقص آخر في الخدمات الاجتماعية، فيمكن

وقتها القول بما لا يدع مجال للشك بأن المساعدة القانونية تقلل من نسب زيادة تعرض المرأة للعنف،

وعدم المساواة، والفقر والاستغلال.

3. قامت الحكومة، بالإضافة إلى تقليص الأموال بشكل كبير، بوضع قواعد صارمة حول المستحق

للمساعدة القانونية لقانون الأسرة، وتقرر أنه لن يتم تقديمها، إلا لمن يخاف. على حياته، أو على

حياة أطفاله مما خلق نظاما معيبا وخطير للغاية، فالنساء اللواتي يخترن عدم الكشف عن العنف من

الخوف من تداعيات المعتدين عليهم، أو الخوف من فقدان أطفالهم لن يحصلوا على المساعدة

القانونية، وبالتالي لن تتمكن النساء اللواتي يعانين من حواجز لغوية، أو ثقافية من الحصول على

المساعدة القانونية.

4. كما أن النساء من مجتمعات السكان الأصليين والمهاجرين الذين يخشون في كثير من الأحيان من

إشراك الشرطة في شؤونهم، لن تحصل أي منهن على المساعدة القانونية، فلقد أصبح من الواضح أن

مقاطعة كولومبيا البريطانية أظهرت أخفاق الحكومة في مراعاة النوع الاجتماعي، أو الفئات الضعيفة

من الناس في قرارات ميزانيتها وسياساتها، ونتيجة لذلك تعيش العديد من النساء، دون حقهن الإنساني

في الوصول إلى العدالة المتساوية (B. Chartier، 2021).

كل ذلك من الممكن تلافيه، إذا اتبعت الأنظمة القانونية والدستورية أنظمة المساعدة القانونية، وتلك الفوائد لن تعود على المرأة فقط، وإنما على النظام القضائي والتشريعي ككل، وإن كانت تكلفة إنشاء تلك البرامج عالية؛ فإن تكلفة التقاعس عنها تكون أعلى!

### الفرع الثالث: المهاجرون وطالبو اللجوء

يمثل المهاجرون واللاجئين، فئة هامة من المستحقين للمساعدة، فهم يواجهون الكثير من التحديات عند محاولة الوصول إلى العدالة، وهنا يجب تقديم خدمات المساعدة لهم من جانبين:

الأول: توافر الشخص الذي يقدم لهم المساعدة، كالمستشار القانوني الذي يجب تواجده بشكل حقيقي ( B. Chartier، 2021).

الثاني: وجود قواعد قانونية عادلة في المجالات التي تخص اللاجئين، أو المهاجر، وتؤثر على وضعه. وهذان الجانبان يرتبان نتيجة هامة، وهي ضرورة تبصرة اللاجئ والمهاجر بتلك الحقوق، فضلا عن أن تلك القواعد يجب أن تتصف بالإنصاف اللازم للاجئ، فمن أجل أن يتمتع اللاجئون بالوصول إلى العدالة، يجب أن يشعروا أولاً بالاحترام الكافي كإنسان الذي يكفل له الاطمئنان والأمان.

ومع وضع هذه المعايير في الاعتبار، يواجه المهاجرون وطالبوا اللجوء العديد من الحواجز العملية التي تحول دون الوصول إلى العدالة، تشمل هذه الحواجز عدم الإلمام بالثقافة المحلية، واختلاف اللغة وعدم الوعي القانوني الخاص بالدولة، وبالتالي فإن كل هذه العوامل وغيرها تضعهم أمام حاجز عدم فهم واضح لمركزهم القانوني، كما يمكن أن يكون لديه حواجز أخرى مادية، أو لديه مخاوف صحية عقلية، أو جسدية، ومزيد من الآثار النفسية للتجارب السابقة، التي قد تؤدي إلى تقادم وضعيته في الوصول إلى العدالة، مما يعرضهم في كثير من الأحيان للاضطهاد، فيمكن أن يؤدي الخطأ في عملية اتخاذ القرار إلى العودة للأذى الجسيم الذي فر منه بما في ذلك التعذيب، أو الموت (B. Chartier، 2021).

### المطلب الثالث: آثار المساعدة القانونية على العدالة الاجتماعية

تلعب المساعدة القانونية دورا كبيرا في تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي هذا المطلب نقوم بتوضيح تلك الآثار التي تعكسها المساعدة القانونية إيجابا وسلبا وذلك في الفرعين الآتيين:

## الفرع الأول: الآثار الإيجابية للمساعدة القانونية على مبدأ العدالة الاجتماعية

### أولاً: نصرة الفئات الضعيفة

مثلت المساعدة القانونية مزايا اجتماعية كبيرة، للنساء والأطفال والفئات الضعيفة، وهذا يثبت أنه من خلال المساعدة القانونية، وتأثيرها في مجال حقوق الإنسان، لم تعد النساء يسمحن بحدوث العنف، وفي الواقع كن يقمن بالإبلاغ عنه عند حدوثه، وهذه خطوة مهمة للعديد من النساء، لا سيما في المجتمعات التي اشتهرت بالسلبية ضد العنف الأسري، حيث تبين من خلال 453 عيادة مساعدة قانونية، أنه تم توعية عدد 90118 بحقوق الإنسان، وتلقوا حقوق الإنسان الأساسية للتعليم (تلقت هذه العيادات 28000 شكوى، مع حل 18656 حالة، وتم الإبلاغ عن 2023 حالة عنف.

### ثانياً: محاربة الفقر

تمثل زيادة الوصول إلى العدالة، زيادة في التأثير السريع على محاربة الفقر [3]؛ هذه الزيادة يمكنها تعزيز الوصول إلى إذابة الفوارق الطبقيّة، وذلك من خلال تعزيز الهياكل والأنظمة الحكومية التي تقدم خدمات مدنية، وتنفيذ لمشاريع فعالة للقضاء على الفقر.

### ثالثاً: تعزيز الوصول للعدالة

تؤدي المساعدة القانونية، دوراً رئيساً في تحقيق الإنصاف والمساواة وعدم التمييز، حتى تتحقق الشرعية الدستورية للقانون، وذلك لتحقيق قدر أكبر من الوصول إلى العدالة؛ حيث تحتاج أي دولة تسعى للوصول لدولة القانون إلى بناء مؤسسات أقوى للعدالة؛ وزيادة الوعي بالقانون، والحقوق والالتزامات وإذا كانت تلك الفوائد الإيجابية التي تنمها برامج المساعدة القانونية، فإننا يمكن أن نتصور المشاكل التي تنتج عن غياب مفهوم المساعدة على النحو التالي:

### الفرع الثاني: الآثار السلبية لغياب المساعدة القانونية على المجتمع

#### أولاً: زيادة مخاطر الصراع والعنف داخل المجتمع

فأكثر من 50 دراسة عالمية، حول آثار برامج المساعدة القانونية في النظم المقارنة، أفادت بأن عدم الوصول إلى العدالة، يزيد من مخاطر الصراع والعنف داخل المجتمع، وأن المساعدة القانونية هي طريقة معترف بها، وفعالة لتجنب تلك المخاطر، فإذا كان الغرض الذي هدفت إليه الحكومات من تخفيض الإنفاق على خدمات المساعدة القانونية في رأيهم - هو الادخار، فإنها سوف تتكبد في أماكن أخرى؛ حيث ستنتقل المشاكل التي

لم يتم حلها عن طريق المساعدة القانونية، إلى مجالات أخرى من الإنفاق الحكومي، مثل الرعاية الصحية والإسكان وحماية الطفل، والتأمين الاجتماعي، وتأهيل المسجونين وغير ذلك (C. Carr، 2024).

## ثانيًا: زيادة الإنفاق

غالبًا ما ينظر للخدمات التي تقدمها برامج المساعدة القانونية (عند من لا يدعمها) بأنها تستنزف موارد الدولة، باعتبارها مصروفات بلا عائد، وأن الأولى هو ادخار تلك المبالغ، وتحويلها لمصارف أخرى، وفي هذا خطأ كبير؛ حيث إن مكاتب المساعدة القانونية، تخلق آثارًا إيجابية كبيرة على الصعيد الاجتماعي، تمكن الدولة من خلالها تجنب تكاليف، كان من غير الممكن تجنبها، لولا خدمات المساعدة القانونية. بل على العكس من ذلك يمكن للاستثمارات في المساعدة القانونية أن تخلق ادخارًا حكوميًا من خلال تجنب تكاليف التحريات والإدانة، والسجن، وتقليل الوقت الذي يقضيه المشتبه به في أقسام الشرطة وأجهزة التحقيق، والإشراف بعد السجن، والحد من نزلاء السجون، غير ذلك، مع أنه في الإمكان تقاؤها، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنه غالبًا ما يكافح الأفراد المسجونون للعثور على عمل هادف بعد الإفراج عنهم، وهنا يأتي الدور الفعال لمكاتب المساعدة القانونية، التي يمكن لها أن تقدم خدمات فعالة في هذا الإطار، منها:

1. زيادة الوعي بالحقوق والواجبات.



2. مساعدتهم في الحصول على عمل.

3. تأهيلهم النفسي والاجتماعي للاندماج المجتمعي مرة أخرى.

وبالتالي فإنه بدون تلك المساعدة، قد يؤدي الحال بمحتاجي الدعم والمساعدة، إلى الاتجاه للجريمة مرة أخرى،

أو لإدمان الكحول، أو المخدرات، ولا شك أن كل هذه التبعات ستلقي بظلالها الثقيل أن جودة الخدمات

المقدمة من الحكومة، ونظام الرعاية الصحية، وأجهزة الأمن خصوصاً أن الفقراء الذين يتأثرون أكثر من

غيرهم بتلك الآثار (B. Chartier، 2021).

مما يجعلنا نبادر بمناداة المشرع بتوفير نصوص تشريعية قوية، ينشأ على أساسها برامج المساعدة القانونية،

وعليه ألا يتعلل بعجز الميزانية، فوفقاً لدراسات حديثة، أكدت أنه "كل دولار يتم إنفاقه على خدمات المساعدة

القانونية، يوفر ست دولارات من تكاليف خدمات أخرى من الخدمات التي تمولها الحكومة مثل الرعاية

الصحية والخدمات المجتمعية الأخرى (B. Chartier، 2021). مما يمكننا معه القول إنه إذا كان تقديم

المساعدة القانونية مكلف؛ فإن تكلفة التقاعس أعلى.

## خاتمة

توصل البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات التالية:

### أولاً: النتائج

- قدمنا في هذا البحث ما يمكن أن نسميه أولى الخطوات في تناول وتحليل معنى المساعدة القانونية، وهي تعني تقديم مشورة قانونية عالية الجودة للأفراد والكيانات الضعيفة، بالإضافة إلى تمثيل الأفراد والمجتمعات المؤهلة من ذوي الدخل المنخفض أمام الجهات القضائية.
- تتعدد صور المساعدة القانونية ما بين الصورة التقليدية التي يقوم بها المحامون، ولكن على أساس أنهم في الأصل يتقاضون مبالغ مقابل أتعابهم، فإن معيار المساعدة سيكون غامضاً، مما أدى ببعض الفقه إلى إعطاء صور حديثة تتمثل في: العيادات القانونية، التي يمكن أن تقدم جهداً محموداً في هذا المضمار، وكذلك محاضري كليات الحقوق، وطريقة المساعدة الهيكلية، التي يخاطب بها المشرع باعتباره الوحيد الذي يستطيع تنفيذ تلك الطريقة، التي توتي أكلها بشكل مركزي وشامل، عن طريق سن القوانين التي تساعد الفئات المحرومة، وطريقة المناصرة الجماعية، التي تعطي دوراً أكبر لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق المساعدة القانونية.

- لا غنى لأي فئة من فئات المجتمع عن المساعدة القانونية، ولكن هناك فئات تعد أكثر احتياجًا من غيرها، وهم؛ ذوو الإعاقة، والمرأة، والمهاجرون، وطالبو اللجوء.
- وكذلك رأينا أهمية ألا تقتصر المساعدة القانونية على القانون الجنائي فقط، بل تمتد إلى باقي فروع القانون الأخرى، ومرحلة ما قبل المحاكمة في القانون الجنائي.
- تتعدد آثار المساعدة القانونية على مبدأ العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق تحقيقها لأهداف عدة، من أهمها؛ نصره الضعفاء، ومحاربة الفقر، وتعزيز الوصول إلى العدالة، هذا ما تحققه المساعدة القانونية عند وجودها، وأما آثار تخلفها عن النظام القانوني، فتكون أكبر إذا تصورنا فقدان المزايا السابقة بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي على مجالات كان من الممكن تجنب الإنفاق عليها، فتكلفة إنشاء برامج المساعدة القانونية، تجنب الدولة تكاليف تحمل عواقب تخلفها، وبالتالي إن كانت تكلفة إنشاء البرامج المساعدة القانونية مرتفعة، فإن تكاليف تخلفها أكبر.

### ثانيًا: التوصيات

- يقدم البحث نداءً للمشرع الدستوري العربي بتقديم نص دستوري مستقل، يقدم المساعدة القانونية للفئات المستحقة، ليقوم في المستقبل بمثابة الأساس القوي لسن قوانين تشرع إنشاء برامج المساعدة القانونية.

- نوجه عناية المشرع العادي إلى أنه باعتباره المختص دستورياً بسن القوانين التي تعبر عن رعاية مصالح الأمة إلى أن يشرع في إنشاء برامج المساعدة القانونية على أساس مبدأ سيادة القانون، ومبدأ المساواة، بالشكل الذي يستطيع الوصول به إلى الفئات المستحقة لهذا النوع من الدعم، مما يسهم معه في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- نلفت عناية المشرع العادي إلى توفير الإطار القانوني المناسب للعيادات القانونية في كليات الحقوق، ومنظمات المجتمع المدني بكافة طاقاته، لإمكانية مساهمة كل منهما مساهمة فاعلة في تقديم المساعدة القانونية للفئات المستحقة.
- يمكن لفت نظر منظمات المجتمع المدني إلى أهمية تبنيها لفكرة المساعدة القانونية، وعمل حلقات لزيادة الوعي المجتمعي بها، والاستفادة من وسائل النشر والمعرفة والتواصل الإلكتروني والرقمي في تحقيق تلك الفكرة.
- نلفت عناية المشرع العادي إلى عدم التخلي عن فكرة المساعدة القانونية تعلقاً بعجز الميزانية، فإن كانت تكلفة إنشائها مرتفعة، فإن تكلفة التقاعس عنها أعلى بكثير.

## المراجع

### أولاً: العربية

1. أنيس، إبراهيم؛ وآخرون، 2004، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

2. سرور، أحمد فتحي، 1999، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق.

3. الإعلان الدستوري لسنة 2011.

4. تقرير الأمم المتحدة بشأن المساعدة القانونية، عبر الرابط:

<https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/N1248980A1.pdf> Accessed: 2/9/2024

5. التقرير الوطني لدولة ليبيا، 2014-2019، بشأن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

6. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية، رقم 8 لسنة 16 قضائية دستورية، جلسة 1995/8/5،

مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، ج7.

7. دستور المملكة الليبية لسنة 1951.

8. قانون رقم 5 لسنة 2023 م بإنشاء المحكمة الدستورية العليا في ليبيا

9. الجريدة الرسمية السنة الاولى العدد (1) 2012 م

10. مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، مصر، 1999.

11. هلال، محمد حسين، 2021، "حقوق مقدمي الرعاية كأساس لاكتمال الحماية الدستورية لذوي

الإعاقة"، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، الدقهلية، مج7، ع23، ص2683-2744.

## ثانياً: الأجنبية

12. Brudner, What Are Reasonable Limits to Equality Rights

[https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/canbarev64&](https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/canbarev64&div=22&id=&page)

div=22&id=&page Accessed: 2/9/2024.

13. Dorfman, 2018, Private Law Exceptionalism? Part II: A Basic Difficulty with

the Argument from Formal Equality Canadian Journal of Law &

Jurisprudence, vol.31, no.1, p. 21

14. Chartier, 2021, Access to justice: legal aid and other forms of advocacy

Master's Thesis, <https://mspace.lib.umanitoba.ca/handle/1993/35470>

Accessed: 1/9/2024.

15. Z. Tamanaha, 2008, The dark side of the relationship between the rule of

law and liberalism NYU JL, Liberty, vol.3, p. 516.

16. Carr, Moving Women out of Poverty: A Call to Action for Legal Aid

<https://digitalcommons.nyls.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1011&context=i>

mpact\_center accessed 2/9/2024.

17. Choudhury, 2016, Concept of free legal aid—a comparative analysis free

legal aid in India, United Kingdom and Australia International Journal of Law

and Legal Jurisprudence Studies, vol. 3, no. 3, p. 105.

18. Asher et al., 2016, Legal aid and access to legal representation: redefining

the right to a fair trial Melbourne University Law Review, pp. 40, 207.

---

<https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/mulr40&div=10&id=&page> Accessed: 2/9/2024.

19. J. Bradway, Legal Aid: Its Concept, Organization and Importance

<https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/louilr14&div=34&id=&page> Accessed: 4/9/2024.

20. K. Heyer, et al., 2013, Droits ou quotas? L'American with disabilities act

(ADA) comme modle des droits des personnes handicapes Terrains  
Travaux, vol.2, p. 133.

21. K. Lutfiyah, 2021, Equality before the Law Principle and the Legal Aid for

the Poor: An Indonesian Insight The Indonesian Journal of International  
Clinical Legal Education, vol.4, no.3, p. 520.



22. K. Martin, 2008, The rule of law: legality, teleology, sociology,

[https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1218982](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1218982) Accessed:

1/9/2024.

23. L. K. Abel & Susan Vignola Economic and other, 2010, benefits

associated with the provision of civil legal aid' 1 Law Journal Library

<https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/sjsj9&div=8&>

[id=&page=](#) Accessed 3/9/2024.

24. L. Dickens, 2017, The road is long: thirty years of equality legislation in

Britain British journal of industrial relations, vol. 45, no. 3, pp. 463–494.

25. M. J. Breger, Legal aid for the poor: a conceptual analysis

<https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/nclr60&div=1>

[9&id=&page](#) Accessed: 2/9/2024.

- 
26. M. Noon, 2012, The shackled runner: time to rethink positive discrimination Work, Employment and Society, vol. 24, no. 4, pp. 728–739.
27. P. Laurent, The rule of law as a constitutional principle of the European Union [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1463242](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1463242)  
Accessed: 3/9/2024.
28. R. Stein, Rule of law: what does it mean  
<https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/mjgt18&div=12&id=&page> Accessed: 3/9/2024.
29. Siddharth de Souza, 2021, Maximilian Spohr, Technology, Innovation and Access to Justice, Dialogues on the Future of Law Edinburgh University Press, p. 34.
30. V. Scolana, Frdrique Fiechter–Boulvardb, Jean–YvesSallec, Dfinir laide humaine en France: tude juridiqueDefining caregiving in France: Legal

---

approach

<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1875067211000721>

Accessed: 1/9/2024.

31. Voilquin, 2004, L'intervention en quit Le Protecteur du citoyen, Assemble

national du Qubec,

[https://protecteurducitoyen.qc.ca/sites/default/files/pdf/equite\\_0.pd](https://protecteurducitoyen.qc.ca/sites/default/files/pdf/equite_0.pd)

## Abstract

This research aims to identify legal aid, explain its constitutional basis, clarify its content, and explain the categories eligible for it and its effects on social justice.

The research problem is summarized in the relationship between the concept of legal aid, which must include the idea of justice for the poor and human dignity.

The absence of legal aid negatively affects human dignity. Our research used a comparative deductive and analytical approach. The research results indicate that

legal aid is essential for all groups in society, with particular importance for

persons with disabilities, women, immigrants, and asylum seekers. Legal aid

should not be limited to criminal law but extended to other branches of law and

the pre-trial stage in criminal law. Its effects on social justice include supporting

the vulnerable, combating poverty, and improving access to justice. Keywords:

Social justice; Legal guarantees; Legal aid; Human rights.

Keywords: Social justice; Legal guarantees; Legal aid; Human rights.